

٢١٤

ع ٥٠ ص

عقيدة الصابوني، أحمد بن محمود - ٥٨٠ هـ. كتبت في القرن
العاشر الهجري تقديرًا.

١٦ ق ١٣ س ١٤ × ١٠ سم

نسخة حسنة، بآخرها نقص، خطها نسخ حسن. وردت

٦٨٧٤

وفاة المؤلف على المخطوط سنة ٥٠٨ هـ نقلًا عن الجواهر
المضية في الطبقات طبع محققًا سنة ١٩٦٩ م

الاعلام (ط ٤) ١: ٢٥٣ النشرة المصرية للمطبوعات ١٩٧٠ م

١٣٩١
٣

١- أصول الدين أ- المؤلف ب- تاريخ

النسخ ج- البسمة داية من الكفاية د- مختصر
الكفاية في الهدي داية.

محمد بن فضال

هذه عقيدة الصابوني

لاحمد بن محمود بن

ابي بكر البخاري

توفي سنة ثمانية

وخمسائة

كزا في جواهر

المضوية في الطبقات

ملكها الله تعالى

لفقيهه يحيى

محمد بن عبد الملك الفقير الى

مولاة الفتى السيد

الشيخ عبد الوهاب

أخيه كغفر الله له

والى وآله به واني

سأب المسكين امين

محمد بن كمال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله ذي الجلال والاکرام والصلوة
على رسوله محمد خير الانام وعلى اله
 واصحابه الكرام قال الشيخ الامام الاجل
نور الدين فاضل الحق سيد الامة مفتي الامة
ابو محمد احمد بن محمود ابن ابي بكر البخاري
تعمده الله تعالى بغير انه اما بعد
فلما تيسر الفراغ بحمد الله ومثله
من كتاب الكفاية في الهداية
التمس مني بعض اصحاب
والاصدقاء ان اخص منه

منه

منه ما هو العبد في الباب ليكون اوجز في
اللفظ واسهل للحفظ فاستخرجت الله تعالى في
ذلك واستعنته عليه واستعنته عن الزلل
والخلل في القول والعمل وهو حسبي ونعم الوكيل
نعم المولى ونعم النصير القول في مدارك العلوم
العلم الحادث نوعان ضروري واكتسابي فالضروري
ما يحدثه الله تعالى في العبد من غير كسبه واختياره
بحيث لا يتشكك فيه كالعلم بوجوده وتغير احواله
ويشترك في هذا النوع من العلم جميع الحيوانات
والاكتسابي ما يحدثه الله تعالى فيه بواسطة
قلب العبد واختياره وهو ما شرع اسما به
واسما به ثلاثة الحواس السليمة والخبر الصادق
ونظر العقل اما الحواس فهي خمسة السمع والبصر

مطلوب
القول العلم
منه

والشم والذوق واللمس ويعلم بكل حاسة ما يختص به اذا استعملت فيه وما الخبر الصادق فهو نوعان احدهما الخبر المتواتر وهو ما يسمع من اشخاص مختلفة في احوال مختلفة بحيث لا يتوهم انهم توافقوا على الكذب وهو سبب للعلم الضروري كالعلم بالملوك الماضية والبلدان القاصية والثاني الخبر المؤيد بالمحنة من الانبياء عليهم السلام وهو سبب للعلم القطعي لكن بواسطة الاستدلال واما نظر العقل فهو سبب للعلم ايضا والحاصل منه نوعان ضروري ويسمى بديهية ما يحصل باول النظر من غير تفكير كالعلم بان كل الشئ اعظم من جزؤه واستدلال وهو ما يحتاج فيه الى نوع تفكير كالعلم بوجود النار عند رؤية الدخان وحصول

وهو صم

العلم

والعلم بهذه الاسباب مشاهد لمن انصف ولم يحاذر وانكر ذلك كله طائفة يقال لهم السوفسطائية فانكر بعضهم حقايق الاشياء وانكر بعضهم العلم بحقايق الاشياء ولا مناظرة مع هؤلاء الا بالضرر المولم او الاحراق بالنار ليضطروا الى الاقرار وانكرت السمنية والبراهمة كون الخبر من اسباب العلم وهو قريب من انكار السوفسطائية فانهم ينكرون العلم الضروري بواسطة الخبر المتواتر قلنا ولولم يكن الخبر من اسباب العلم كيف يعرف الانسان والده واخاه وعمه وسائر اقربائه اذ لا طريق لمعرفة هؤلاء الا الخبر وانكرت الملاحة والروافض والمشبهة كون العقل من اسباب المعارف قالوا لان قضاي العقل متناقضة

العلم بهذه الاسباب مشاهد لمن انصف ولم يحاذر وانكر ذلك كله طائفة يقال لهم السوفسطائية فانكر بعضهم حقايق الاشياء وانكر بعضهم العلم بحقايق الاشياء ولا مناظرة مع هؤلاء الا بالضرر المولم او الاحراق بالنار ليضطروا الى الاقرار وانكرت السمنية والبراهمة كون الخبر من اسباب العلم وهو قريب من انكار السوفسطائية فانهم ينكرون العلم الضروري بواسطة الخبر المتواتر قلنا ولولم يكن الخبر من اسباب العلم كيف يعرف الانسان والده واخاه وعمه وسائر اقربائه اذ لا طريق لمعرفة هؤلاء الا الخبر وانكرت الملاحة والروافض والمشبهة كون العقل من اسباب المعارف قالوا لان قضاي العقل متناقضة

فقد علم او حادنا
مخادع انتهى

لاختلاف العقلاء فيما بينهم قلنا فيم علمتم ان قضايا
العقل متناقضة ان قلتم بالعقل فقد ما قضتم حيث
قلتم علمنا بالعقل ان لا يعلم بالعقل شيء وان قلتم بالخبر
فيم علمتم انه صدق ام كذب وان قلتم بالحسن فقد
عاندتم ثم نقول لا تتناقض قضايا العقل وانما اختلف
العقلاء فيما بينهم إما لقصور عقولهم عن بلوغ درجة
النظر اولي تقصير لهم في شرايط النظر فيحكم بعضهم
بالهوا والظن ويدعي انه يحكم بالعقل لجماعة سئلوا
كم ثلاثة في ثلاثة لا يختلفون في جوابه انه تسعة
ولو سئلوا كم ثلاثة عشر في ثلاثة عشر مختلف جوابهم
في ذلك لما قلنا لا اختلاف قضية العقل في هذا
العدد واعتبر هذا بنظر العين فان القمر ليلة
البدرة لا يختلف فيه النظار وانما الهلال في

اول

٢
اول الشهر فمن يتبع فيه الاختلاف لقصور
النظر اولي تقصير الناظر فكذا هذا ثم نقول العقول
متفاوتة باصل الفطرة عندنا خلافا للمعتزلة
ولا وجه لانكارهم فكم من صبي صغير يستخرج
بعقله من غير سابقة تجربة ولا تعليم ما يعجز
عنه البالغ الكبير وقد صرح صاحب الشرع
بنقصان عقل النساء حيث قال عليه السلام
انهن ناقصات العقل والدين وكذا اقام
الشرع شهادة امرأتين مقام شهادة رجل
واحد كنقصان الة الضبط وهو العقل ولكن
مع هذا قدر ما ينطلق عليه اسم العقل يكفي لمعرفة
الصانع فلا يعذر احد في الجهل بخالقه والله الموفق
القول في حدوث العالم ووجود الصانع

اما

العالم اسم لما سوى الله تعالى لانه علم على وجه
الصانع وهو قسمان اعيان واعراض فالاعيان
ما تقوم بنفسها ويصح وجودها لا في المحل و
الاعراض ما تقوم بغيرها ولا يعقل خلوقها عن
المحل ثم الاعيان قسمان مفرد ويسمى جوهرًا
وهو الجزء الذي لا يتجزى ومركب ويسمى جسمًا
واقلة جوهران وانكرت الفلاسفة وبعض
الفلاسفة ولم المعتزلة الجزء الذي لا يتجزى وهذا القول فاسد
يقولون بالجزء الذي لا يتجزى الى ان يكون اجزاء الخردلة مساوية
لا يتجزى بل قابلا لاجزاء الجبل لان اجزاء كل واحد منهما لا تتناهي
اجزاء واحدة في نفسه ولان الاجتماع لما كان بخلق الله تعالى في اجزاء
مركب من الوجود الجسم فنقول الله تعالى هل يقدر على خلق
والصورة وانه الافتراق بدلا عن الاجتماع ام لا ان قلت
لا يتصور وان كان

في اجزاء بالقوة والنفس لكن كل
جزء وضناه عنه يمكن انقسامه

لا يقدر

لا يقدر فقد وصفته بالعجز وان قلت يقدر
ثبت الجزء الذي لا يتجزى واما الجسم عند بعض
المخسبات ماله ابعاد ثلاثة وهو الطول والعرض
والعمق وعندنا تركب الجوهرين يكفي لإطلاق
اسم الجسم عليهما لانه لو زاد الجوهر الواحد على احد
الابعاد الثلاثة من احد الجسمين صح ان يقال
هذا الجسم منه ولولا ان اصل التركيب يكفي
لاطلاق اسم الجسم عليهما لكان المصالح الترجيح
بكونه اجسام منه بزيادة جوهر واحد والحد
الصحيح للجسم هو المتركان فصاعدا والجمعية
فصاعدا واما العرض في اسم لما لا دوام له في اللغة
وحده ما يقوم بغيره ولا دوام له وانواعه ثيف
وتلثون مثل الالوان والاكوان والطعوم والروائح



والقدر والارادة والاصوات وانكرت الدهرية
والشئوية وبعض المعتزلة كون الاعراض معاني
وراء الذات وهو قول فاسد بدليل ان الشعر
الاسود اذا ابيض صح ان يقال هذا الشعر عين
ذلك الشعر والبياض غير السواد بالاتفاق ثم
نقول لو كان الشعر اسود لذاته لما تغير مع قيام
ذات الموجب للسواد ومثله صار بيض علم انه
كان اسود لمعنه حتى تغير بتغير ذلك المعنى واما
القديم فهو ما لا ابتدا لوجوده والحادث ما لم يكن
فكان اذا عرفنا هذا فنقول الاعيان لا يتصور
خلوها عن الاعراض وهي حادثه فان الجواهر لا يتصور
وجودها الا مجتمعة او شاردة وكذا المتمكن في زمان
البقاء لا يتصور الا ساكنا او متحركا فان الحركة كونان

في مكانين والسلوك كونان في مكان واحد وحده
الحركة ثابت بالحس والمشاهدة وحدث السلوك
ثابت بدلالة انعدامه بوجود الحركة اذ القديم
لا ينعدم واذا لم يتصور خلوا الاعيان عن الاعراض
وانما حادثه لا يتصور سبقها علي الحوادث لان
في السابق الخلو لا محالة ودلالة استحالة بقاء الاعراض
تأتي في مسألة الاستطاعة ان شاء الله تعالى
وكل ما لا يسبق الحادث فهو حادث ضروره واذا
كان حادثا كان مسبوقا بالعدم وما سبقه العلم
لم يكن وجوده لذاته ويستوي في الغد والمكان
وجوده وعدمه فلا يترجح الوجود علي عدم
الاختصاص هو واجب الوجود لانه لو كان
جائز الوجود لاحتاج الي تخصيص وذلك الى الآخر

إلى ان يتسلسل او ينتهي إلى ما هو واجب الوجود
وهو الصانع جل جلاله واذا ثبت انه واجب
الوجود لذاته ثبت انه قد تم لانه لم يتعلق وجوده
بغيره فكان وجوده لذاته فيستحيل عدمه لو جوده
لذاته الموجب لوجوده ازلا وابد او عرف
تجميع ما ذكرنا انه لا يجوز ان يسمى الله تعالى
جوهرا ولا جسما ولا عرضا لاستحالة ثبوت
معاني هذه الاسامي في حق الله تعالى
ومن زعم ان الحلاق هذه الاسامي على الله
تعالى بهذه المعاني فهو باطل لان الحلاق
الاسم في غير ما وضع له اللفظ
لا يجوز الا بطريق المجاز وشرطه ان يكون بر محل الحقيقة
والمجاز نوع مشابهة ولا مشابهة بين الله وبين خلقه
بوجه.

7
بروجه من الوجوه فلا يجوز اطلاق هذه الاسام
على الله تعالى لاحقيته ولا مجازا والله الموفق
القول في توحيد الصانع قال اهل الحق
ان الله تعالى واحد لا شريك له وخالفهم في ذلك
الثنوية والمجوس والنصارى والطبايعية
والافلاكية فزعمت الثنوية والمجوس ان الصانع
اثنان أحدهما خالق الخير والآخر خالق الشر
وعبر بعضهم عنهما بيزدان واهرمز وبعضهم
بالنور والظلمة وزعمت النصارى انه
ثالث ثلاثة وعبر عنه بالاقانيم الثلاثة وهو
ذات وعلم وحياة وزعم بعضهم انه اب وهو
الله تعالى وابن وهو عيسى وزوجة وهي مريم
وزعم الطبايعيون ان الصانع اربعة الخالق

والبرودة واليبوسة والرطوبة وزعم الأفلأكيون
أنه سبعة زحل والمشتري والمريخ والشمس
والزهرة وعطارد والقمر وهذه الفرق كلها
هم المنكرون للصانع على الحقيقة فان الصانع
لا بد وان يكون واجب الوجود لذاته وذلك لا
يتصور الا الواحد ودلالة ذلك انه لو كان الصانع
اثنيين فاذا اراد احدهما خلق الحيوة في جسم
واراد الآخر خلق الموت في ذلك الجسم اما ان
تنفذ ارادتهما او ارادة احدهما دون الآخر
ونفذ ارادتهما محال ولو نفذت ارادة احدهما
دون الآخر صار الذي تعطلت ارادته مقهورا
والمقهور لا يكون الها فان قيل اذا علم احدهما ان
الآخر يريد الحيوة فيه يوافق في ذلك لا يخالفه

بارادة

٨
بارادة الموت فيه خصوصا على اصلكم ان الارادة
تلازم العلم قلنا الموافقة بينهما لا يخلو اما ان تقع
ضرورة او اختيارا ان قلت ضرورة كان كل واحد
منهما مضطرا الى موافقة صاحبه فيكونان عاجزين
والعاجز لا يكون الها وان قلت اختيارا يمكن تقدير
اختيار الخلاف بينهما فيوجه التقسيم وقوله
ان الارادة تلازم العلم قلنا عندنا الارادة تلازم
الفعل دون العلم بدليل ان ذات الله تعالى
وصفاته معلومة له وليس بمرادة له وكذا
المعدوم الذي لا يوجد يعلم انه لو وجد كيف يوجد
معلوم له وليس بمراد له اما الرد على من قال
بالنود والظلمة فنقول وافقتمونا على ان الظلمة
حادثه فنقول حدثت الظلمة بذاتها ام باحداث

النورياتها ان قلتم بذاتها فقد صرحتم بحدوث
شيء بدون الصانع وفيه تعطيل الصانع لا اثبات
الصانعين وان قلتم باحداث النورياتها فهو الذي
احدث اصل الضرور والقبائح ولما قول المثلثة
باطل لانه لا دليل لهم على تقسيمهم بثلاثة اقسام لا من
جهة العقل ولا من جهة النقل ولانهم جعلوا
الذات مع العلم والخيرة ثلاثة فحالا جعلوه مع
القدرة والارادة خمسة ومع السمع والبصر سبعة
الى غير ذلك من صفات الكمال وقول من جعل
مريم صاحبة وعيسى ولدا اشنع لان فيه اثبات
الحاجة والتجربة وذلك من امارات الحديث واما
الرد على الطبايعية فنقول الحرارة والبرودة و
الرطوبة واليبوسة كلها اعراض لا قيام لها

تكملة

بذاتها

بذاتها ولا يبقا لها في نفسها وانها تحدث ساعة
فساعة ومخالفا محال الحوادث فتكون ايضا
حادثة فلا بد لها من محدث واما الرد على
الافلاكية فنقول ان هذه الكواكب كلها
دايرة سايرة منتقلة من برج الى برج متحركة
من حال الى حال عندكم من سعد وحسب
وخسوف وكسوف واحتراق وادج وهبوط
وكل ذلك امارات كونها مسخرة مقهورة والصانع
هو الله الواحد القهار القول في تزييه الصانع
عن سمات الحديث ثم ان صانع العالم يستحيل
ان يكون جسما او عرضا او ذا صورة او في جهة
او في مكان وزعمت اليهود وغلاة الروافض
والمشبهة والكرايمية انه جسم وهنالك الحكم

يصفه بالصورة وقال المشبهة والكرامية انه
تمكن على العرش وقال بعضهم انه على العرش
لا بمعنى التمكن ولكن يثبتون جهة فوق وقال
النجارية انه بكل مكان بذاته وقالت المعتزلة
انه بكل مكان بالعلم لا بذاته وكل ذلك باطل
لان فيه امارات الحديث فان الجسم مجتمع بكل
مجمع تجوز افتراؤه وكذا يكون مقدرا بمقدار
يتصور ان يكون اكبر منه او اصغر فاخصاؤه
بهذا القدر لا يكون الا بتخصيص مخصوص وكذا
الصور مختلفة واجتماعه على الكل محال وتخصيص
البعض لا يكون الا بمخصص وكذا لو كان متمكنا
على العرش امكن ان يكون مقدرا بمقداره او اصغر
منه او اكبر فان كان بمقداره او اصغر منه

والمعتزلة
م

لا بد ان يكون محددا متناهيا والتناهي
من امارات الحديث وان كان اكبر منه
فالقدر الذي يوازي العرش يكون مقدرا
بمقداره فيلزم ان يكون متبعضا متجزيا ثم
لا بد ان يكون متناهيا من جهة السفلى حتى
يكون متمكنا وما جاز عليه التناهي من جهة
جاز عليه التناهي من سائر الجهات ولان
التعري عن المكان والجهة كان ثابتا في الازل
للاجتماع بيننا وبين الخصوم ان ماسوى الله تعالى
محدث فلو ثبت التمكن والجهة بعد ان لم يكن للحديث
في ذاته معنى لم يكن ثابتا في الازل فيصير محلا
للمحدث وانه محال وقوله الرحمن على العرش
استوى محتمل فان الاستواء قد يذكر ويراد به

الاستبلاء ويراد به التقدير ويراد به التمام
ويراد به الاستقرار والتمكن فلا يكون جهة مع
أن الترجيح لما قلنا فانه تعالى تمدح به ولو ذكر
الاستواء للمدح في حق الخلق لا يقيم منه التمكن
والاستقرار كما قال الشاعر قد استوى بشر على
العراق من غير سيف ودم هراق وتحقيق
ذلك هو ان التمدح بما يتنازه عن لا يداينه ولا
يساويه والاستواء بمعنى التمكن يساويه فيه كل
ذني وحقيق فلا يكون فيه كثير مدح وقول من قال
انه بكل مكان فسد لان من جاز عليه التمكن
يستحيل ان يكون في مكانين في حالة واحدة فمن
استحال عليه التمكن كيف يتصور ان يكون في
الاماكن كلها وكذا قول من قال انه في كل مكان

بالعلم

بالعلم لا بذاته لان من يعلم مكانا لا يصح ان يقال
هو في ذلك المكان بالعلم وكذا القول بالجهة
باطل لان وجوده في سائر الجهات محال تخصيص
بعض الجهات لا بدله من تخصيص ولان من
كان جهة من الشئ لا بد ان يكون بينهما مسافة
مقدرة يتصور ان يكون ازيد من ذلك وانقص
فلا بد من تخصيص لذلك القدر مع مساوات
غيره اياه في الجواز ثم لا تمدح في الفوقية من
حيث الجهة اذ الحارس فوق السلطان من
حيث الصورة والسلطان فوقه من حيث
القهر والولاية وهو المراد بقوله تعالى وهو القاهر
فوق عباده ورفع الايدي الى السماء وت الدعاء
تعبداً محضاً كوضع الجنة على الارض في السجود

بالحال

في ٤

والاستقبال الى الكعبة في الصلوة والمجتمعة
 والمشيئة ايات واخبار يمشكون بظواهرها
 ولا اهل السنة فيه طريقان احدهما قبولها
 وتصديقها وتنزيهاها وتاويلها الى الله تعالى مع
 تنزيهه عما يوجب التشبيه وهو طريق سلفنا
 الصالح والثاني قبولها والبحث عن تاويلها على
 وجه يليق بذات الله تعالى موافقا لاستعمال
 اهل اللسان من غير القطع بكونه مراد الله تعالى
 وطريقة السلف اسلم وطريقة الخلف احكم
 والله الموفق **القول في صفات الله تعالى**
 قال اهل السنة ان الله تعالى موصوف بصفات
 الكمال منزوع عن النقيصة والزوال ليس
 باعراض تحدث وتعلم بل هي ازلية ابدية قائمة



بذات لا تشبه صفات الخلق بوجه من الوجوه
 بل هو حي عالم قادر سميع بصير يريد متكلم الى ما
 لا يتناهي من صفات الكمال وله حيوة وعلم
 وقدرة وسمع وبصر وارادة وكلام وانكرت
 الباطنية والفلاسفة كون الله تعالى حيا
 عالما قادرا على التحقيق وزعمت ان ما يوصف
 به الخلق لا يوصف به الله تعالى واعترفت
 المعتزلة باتصاف الله تعالى بانه حي عالم قادر
 سميع بصير يريد متكلم ولكن انكرت وجود
 هذه الصفات وقيامها بذات الله تعالى
 الا في الكلام والارادة والفعل وزعمت انها
 حادثات غير قائمة بذات الله تعالى وقسمت
 الاشعرية الصفات على قسمين صفات

ذات وصفات فعلية فزعمت ان صفات الذات
قديمة باقية بذات الله تعالى وصفات الفعل
حادثة غير قائمة بذات الله تعالى وبيان ذلك
يأتي في مسألة التكوين والمكون ان شاء الله
تعالى ودلالة صحة ما قلناه ما مدح الله تعالى
به في كتابه وتعرف الى عباد به اسمائه الحسنة
وصفاته العلى فقال هو المحي لا اله الا هو وقال
وهو العليم الحكيم وقال وهو على كل شيء قدير
وقال وهو السميع البصير وقال وهو الخالق
البارئ المصور الى غير ذلك من الايات
فنقول لما اتصف الله تعالى بكونه حيا عالما
قادرا على التحقيق وهذه الاسماء مشتقة من
معاني مخصوصة عند رباب اللسان فاذا

اطلقت هذه الاسامي على ذات بطريق الحقيقة
يراد بها اثبات ما أخذ الاشتقاق لا مجرد
تعريف الذات ولولم يكن الحيوة والعلم
والقدرة قائمة بذات الله تعالى لكان اطلاق
هذه الاسامي عليه بطريق اللقب والعلم لا
بطريق الحقيقة وهذا لا يجوز فان قيل لو
اثبتنا هذه المعاني وراء الذات لزمنا القول
بالقدماء وانه ينافي التوحيد قلنا مهما دللنا
على ان اطلاق هذه الاسامي المشتقة على الذات
بطريق الحقيقة يقتضي قيام هذه المعاني
بالذات وجب القول بقيامها بذات الله
تعالى نظرا الى هذه الاسامي والقول بالقدماء
انما يلزم ان لو كانت هذه المعاني اغيارا للذات

ونحن نكرر ذلك فمن عا^ه فعلية البيان ثم
نتبرع ببيان ذلك فنقول صفات الله ليست
عين الذات كما زعمت المعتزلة وليست غير الذات
كما ذهب اليه الكرامية بل نقول كل صفة لا هي
عين الذات ولا غير الذات وكذا كل صفة مع
صفة أخرى لا عينها ولا غيرها لان حد الغيرين
موجودان يتصور وجود أحدهما مع عدم الآخر
وذا لا يتصور في صفات الله تعالى مع ذاته
ولا صفة مع صفة أخرى فلا يكون متعايرين
كالواحد من العشرة بخلاف الصفات المحدثة
فإن قيام الذات بدون تلك الصفة المعينة
متصور فكون غير الذات ويجوز أن يكون لله تعالى
صفات لا نعرفها على التفصيل عندنا خلافا

12
للمعتزلة وكذا في الاسماء لقول النبي عليه السلام
انا اعلمكم بالله واخشىكم لله وكذا قال النبي
عليه السلام في دعائه المعروفة اسألك بكل
اسم هو لك سميت به نفسك او انزلته في
كتابك او علمته احدا من خلقك واستاثرت
به في علم الغيب عندك ولكن مع ذلك لم أعرفنا
بالاجمال انه موصوف بصفات الكمال فقد
عرفناه حق معرفته ولا يصح أن يقال صفاته
حلت ذاته ولا ان ذاته محل لصفاته لان
الحلول انتقال والانتقال في الصفات محال
ولكن يستعمل ذلك في صفات الخلق على كسبيل
التوسيع والمجاز فلا يجوز استعماله في حق الله
تعالى ولكن يقال صفاته قائمة بذاته وقال

الاشعري صفاته موجودة بذاته ولا يقال صفاته
 معه او مجاور له او فيه واحترز بعض اصحابنا
 عن قوله عالم بالعلم كيلا يتوهم ان العلم له آلة
 ولكن قالوا عالم وله علم والله الموفق **القول**
 في الاسم والمسمى قال اهل السنة الاسم والمسمى
 واحد وقالت الجهمية والكرامية والمعتزلة
 ان الاسم غير المسمى وقال بعض الاشعية الاسم
 غير التسمية وغير المسمى وقال بعضهم الاسم
 ينقسم الى ثلثة اقسام احدها عين المسمى والثاني
 غير المسمى والثالث لا هو ولا غيره وانفقوا على
 ان التسمية غير المسمى وهي ما قامت بالمسمى
 والصحيح ما قلنا فان من قال الله صم ان
 يقال ذكر الله تعالى وصح ايضا ان يقال ذكر اسم

فصل
 الله

الله تعالى فلو كان الاسم والمسمى واحدا لما صح اطلا
 ذلك دل عليه قوله تعالى فسبح باسم ربك العظيم
 ونقول في الركوع سبحان ربّي العظيم وكذا تعارف
 ارباب اللسان حتى قال الشافعي غير الى الجول
 ثم اسم السلام عليكم وكذا اذا قال الرجل زينب
 طالق واسم امراته زينب يقع الطلاق على ذات
 المرأة لا على اسمها الا ان الاسم يذكر ويراد به
 التسمية فاذا استعمل الاسم بمعنى التسمية يكون
 المسمى لا محالة كما يقال ما اسمك فيقول محمد
 يريد به السؤل عن التسمية برأيه انه ذكر
 بكلمة ما وانها لغير العقلاء ثم اذا استعمل بكلمة
 من فيقال من محمد فيقول انا بضيف الى
 الذات ولا يقال ان محمد اسمي فدل ذلك على

ولا
 من يبيح حولا كما
 فقد اعتذر وانما
 منه السلام عليكم

صحة ما قلنا والله الموفق القول في التشبيه
 قوله رداع المعطلة قال قد اثبتنا صفات الكمال لله تعالى رداعا
 هم الباطنية والفلافة المعطلة فلا بد من نفي المماثلة والتشبيه رداعا
 والمعتزلة حيث نفوا عنه تعالى صفات الكمال كالعلم والقدر
 في قوله رداعا المشبهة هم من افتتوا له تكا حجة
 والكان محمد ابا كرام وامثاله القائلون فيما ثبت به المماثلة قالت الفلاسفة
 والباطنية وهم بن صفوان المماثلة تثبت
 بالاشتراك في مجرد الوصف والتسمية حتى
 امتنعوا عن تسمية الله تعالى موجودا وشيئا حيا
 وقادرا وعالما نفيا للمماثلة بين الله تعالى وبين

قوله رداع المعطلة
 هم الباطنية والفلافة
 المعطلة حيث
 نفوا عنه تعالى صفات
 الكمال كالعلم والقدر
 في قوله رداعا
 المشبهة هم من
 افتتوا له تكا حجة
 والكان محمد ابا
 كرام وامثاله

خلق

خلقه وهذا باطل فان المماثلة لو ثبتت بالوصف
 العام لبطل تقسيم ارباب اللسان بين الاشياء
 من تسميتهم لبعض الاشياء ضدًا وبعضها خلافًا
 وبعضها جنسًا وبعضها مثلاً بل كانت الاشياء كلها
 متماثلة حتى كان العجز مثلاً للقدر والسكون مثلاً

للحركة والشهد مثلاً للسمع وهذا مما يحيله العقلاء
 وقالت المعتزلة المماثلة تثبت بالاشتراك في اخص
 الاوصاف فان العلم مثاله اوصاف ثلثة موجود
 وعرض وعلم فالموجود اعم او صافه والعرضية
 اوسطها وكونه علماً اخصها فالعلم يماثل العلم لكونه
 علماً لا لكونه موجوداً وعرضاً ولهذا امتنعوا عن
 وصف الله تعالى بالعلم نفياً للمماثلة بين الله تعالى
 وبين خلقه وهذا ايضا فاسد فان القدرة التي

خلقه وهذا باطل فان المماثلة لو ثبتت بالوصف
 العام لبطل تقسيم ارباب اللسان بين الاشياء
 من تسميتهم لبعض الاشياء ضدًا وبعضها خلافًا
 وبعضها جنسًا وبعضها مثلاً بل كانت الاشياء كلها
 متماثلة حتى كان العجز مثلاً للقدر والسكون مثلاً

ارباب تقسيم
 قوله لبطل تقسيم
 اللسان بين الاشياء
 من تسميتهم لبعض
 الاشياء ضدًا
 وبعضها خلافًا
 وبعضها جنسًا
 وبعضها مثلاً
 بل كانت الاشياء
 كلها متماثلة
 حتى كان العجز
 مثلاً للقدر
 والسكون مثلاً

خلقه وهذا باطل فان المماثلة لو ثبتت بالوصف
 العام لبطل تقسيم ارباب اللسان بين الاشياء
 من تسميتهم لبعض الاشياء ضدًا وبعضها خلافًا
 وبعضها جنسًا وبعضها مثلاً بل كانت الاشياء كلها
 متماثلة حتى كان العجز مثلاً للقدر والسكون مثلاً

يحمل الانسان بها عشرة امنا، تُشارك القدر
 التي يحملها غيره مائة من اخصا
 ذلك لا تماثلها وعندنا المماثلة انما تثبت بالاسترات
 جميع الاوصاف حتى لو اختلفا في وصف واحد لا تثبت
 المماثلة مثال ذلك ان العلم بنا موجود وعرض وعلم
 ومحدث وجايز الوجود مستحيل البقاء ومتجدد
 في كل زمان ولو اثبتنا العلم صفة لله تعالى لكان
 موجودا وصفة وقديما واجبا للوجود وديما من
 الازل الى الابد فلا يماثل علم الخلق وحد المثليين عندنا
 ان يجوز على احدهما من الاوصاف ما يجوز على الآخر وقيل
 حد المثليين ما يسد احدهما مسد الآخر وهذا منفي
 بين صفات الله تعالى وصفات الخلق فلا يكونان
 مثليين والله الموفق **القول** في ازالة كلام الله تعالى

